# شرح كتاب التوحيد

لفضيلة الشيخ

د. صالح بن عبدالعزيز بن عثمان سندي
الأستاذ المساعد بقسم العقيدة بكلية الدعوة بالجامعة الإسلامية

**[الشريط 03]**

المادة لم تُراجَع من قِبل الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان، وبعد:

بدأ المؤلف رحمه الله كتابه هذا العظيم بقوله:

## كتاب التوحيد

### وقول الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالأِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾

ولك في قولك: قول؛ الجرّ، عطفا على التوحيد، ولك أن ترفع على الابتداء، فلك أن تقول: كتابُ التوحيدِ وقولِ الله تعالى، ولك أن تقول: كتابُ التوحيدِ وقولُ الله تعالى.

هذه الآية التي أوردها المؤلف رحمه الله تدل على دقة فهمه رحمه الله وعنايته بكتاب الله عز وجل وبقضية التوحيد؛ فإنه لما بين أن موضوع كتابه هو في التوحيد، بدأ بآية تدل على حقيقة هذا التوحيد، ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالأِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾.

هذه الآية تدل على أن الغاية والحكمة من خلق الخلق –الجن والإنس– هي عبادة الله عز وجل، والعبادة فسرها أهل العلم بأنها **التذلّل لله عز وجل بفعل أوامره واجتناب نواهيه محبة وتعظيما**، وفسره اشيخ الإسلام رحمه الله في رسالة العبودية بأنها **اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة**، والفرق بين هذين التعريفين أن التعريف الأول بين العبادة باعتبار التعبُّد، يعني ما يفعله العبد، من جهة فعل العبد، وأما التعريف الثاني –اسم جامع– فبين تعريف العبادة باعتبار المُتعبَّد به.

هذه العبادة هي الغاية التي خلق اللهُ الجنّ والإنس من أجلها، ويبحث أهل العلم في هذا المقام ما يتعلّق بتكليف الجنّ.

والجن خلق من خلق الله، لا يراهم الناس في عموم أحوالهم، واتفق أهل العلم على أنهم مكلَّفون في الجملة، ودل على هذا هذه الآية التي بين أيدينا: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالأِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾، فهم مكلفون، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾، فدل هذا على أنهم مكلَّفون في الجملة، لكن تكليفهم يختص بهم، يعني هم يشاركون الإنس في جنس التكليف والأمر والنهي، مُكلَّفون بالتوحيد، وأما الأوامر والنواهي فإن لهم فيها ما يختص بهم، ولا يلزم أن يكونوا مشابهين للإنس في ذلك، لأنهم يخالفونهم في الحَدِّ والحقيقة، لكن في الجملة هم مكلفون.

وبناء على هذا فإنهم يُثابون ويُعاقَبون، أما من حيث الثواب، فإنهم يثابون على إيمانهم وطاعتهم في قول جماهير أهل العلم، يثابون بالجنة ونعيمها، وذهب قِلّة من أهل العلم إلى أن ثوابهم هو نجاتُهم من النار، ثم بعد ذلك يأمر الله عز وجل الجن بالفناء، فيفنَون وينتهُون، ولا شك أن هذا القول غير صحيح وتردُّه صرائح آيات الكتاب، ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾، فدل هذا على أن الجن يتأتّى منهم طَمْثُ الحورِ العين، إذا هم يدخلون الجنة، والآيات في هذا كثيرة تدل على أن هذا القول ضعيف، وبعض أهل العلم تكلم في جنس نعيمهم في الجنة، وأنهم ينعّمون فيها بأنهم يكونوا في ربض الجنّة، ولا يراهم الإنس، وأمثال ذلك، وكل هذا لا يثبت به دليل، والقول به موقوف على ثبوته، والأصل في ذلك أنهم ينعمون في الجنة كما نطقت بذلك النصوص.

أما في العقاب، فاتفق أهل العلم على أنهم يعاقبون على الكفر والمعاصي، فكافرهم خالد في النار، وعاصيهم تحت المشيئة كالقول في الإنس.

هذه الآية ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالأِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾، اختلف فيها أهل التفسير اختلافا طويلا في قوله ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾، وأصح الأقوال في ذلك: أن اللام ههنا ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ هي لام التعليل، وبعضهم يقول: لام الغاية، وبعضهم يقول: لام الحكمة، والأمر في

هذا يسير، المقصود أن هذه الآية تدل على العلة الغائية من خلق الجن والإنس، والعلة الغائية عندهم هي العلّة التي من أجلها وُجد المعلول، بخلاف أنواع العلل الأخرى كالعلة الفاعليّة والعلة الصّوريّة وغير ذلك مما يذكره أهل العلم في بيان أنواع العلل.

هذه العلة التي من أجلها خلق الله الجن والإنس هي أن يعبدوه سبحانه وتعالى، وهذه العلة مُرادة لله عز وجل لكنها مرادةٌ إرادةً دينية شرعية، مُرادةٌ لله سبحانه وتعالى ولأجل ذلك خلق الخلق، ولا يلزم في العلة الغائية وجودها، فقد توجد وقد لا توجد، فهذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ فاللام ههنا للتعليل كاللام في قوله: ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾، إذا العلة التي من أجلها خلق الله الجن والإنس عبادة الله سبحانه، وقد يقع ذلك وقد لا يقع لحكمة يريدها سبحانه وتعالى ويعلمها.

وأهل العلم يبيِّنون في هذه المسألة قاعدة مهمة، **فالله عز وجل فعل الأول ليفعلوا هم الثاني**؛ فالحكمة من خلقه جل وعلا الله عز وجل فعل الخلق، وهم أُمروا أن يفعلوا الأمر الثاني وهو عبادته، وهذا هو الحكمة من خلقهم، أما وقوع ذلك أم عدم وقوعه فهذا راجع إلى الإرادة الكونية، والله عز وجل قد يريد إرادة كونية من العبد أن يطيعَه فيطيع، وقد لا يريد سبحانه وتعالى لحكمة يعلمها جل وعلا فلا يطيع العبد، ولذلك قال الله عز وجل لما قال: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ (38) مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، قال أهل العلم في هذه الآية: الحق نوعان: حق أُريد منهم، وحق أريد بهم، أما الحق المراد منهم فهو عبادته سبحانه وتعالى، وأما الحق المراد بهم فهو الثواب والعقاب.

ولذلك فإن الله عز وجل حينما يأمر بالأمر توحيدا وعبادة وطاعة، فإنه يريده إرادة شرعية، بمعنى أنه يحبه سبحانه وتعالى، وهذه الإرادة تقتضي محبة الله عز وجل للمراد، وقد يقع وقد لا يقع.

قد يقول قائل: كيف يريد الله عز وجل شيئا يعلم أنه لا يقع؟

الجواب: أن الله عز وجل إذا أراد عدم وقوع هذا الشيء فإنه يحب عدم وقوعه ممن لم يقع منه، فهو مراد لغيره لا لذاته.

إذا الكفر والمعاصي وترك التوحيد وترك الطاعة أرادها الله عز وجل لا لذاته ولكن لحكمة يعلمها سبحانه وتعالى تترتب على هذا الكفر، إذا أراد الله عز وجل هذه الأمور التي لا يحبها لغيرها لا لذاتها، وبناء عليه، فإنه لا يرد هذا السؤال الذي ذكره المتكلمون وأوردوه على أهل السنة حينما بينوا أن اللام ههنا لام التعليل، فقالوا: إن هذا يلزم منه أن الله عز وجل يريد ما يعلم أنه لا يقعن ونقول: هذا حق، والله عز وجل أراد إرادة شرعية من العباد أن يعبدوه، ثم منهم من هدى الله، ومنهم من حقت عليه الضلالة، من أراد اللهُ ذلك منه كَونا حصل منه العبادة، وحصل منه التوحيد، ومن لم يرد الله عز وجل منه ذلك فإنه لا يطيع ولا يوحد ولا يعبد، وذلك لكمة يحبها سبحانه وتعالى.

أما المتكلمون فإن كثيرا منهم ذهبوا إلى أن لام التعليل لا تُضاف لله سبحانه لله سبحانه وتعالى، وإنما اللام ههنا تسمى لام العاقبة، بمعنى: أن الأمر في العاقبة يكون كذا وكذا، وذلك مبني على قاعدتهم بنفي تعليل أفعال الله سبحانه وتعالى، وهذا أصل فاسد، والأدلة عليه كثيرة جدا، حتى قال ابن القيم رحمه الله في "الشفاء": إن الأدلة على ثبوت تعليل أفعال الله عز وجل تبلغ عشرة آلاف دليل، وأورد جملة منها رحمه الله في هذا الكتاب.

ولما قال المتكلمون: إن اللام ههنا لام العاقبة، وهذا لاشك أنه غير صحيح، بل يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، ونقل هذا عنه أيضا ابن القيم في "البدائع": إن لام العاقبة لا تثبت لله عز وجل ولا في موضع واحد في كتاب الله، بل لا يصح أن تُضاف لله سبحانه وتعالى، لأن لام العاقبة إنما يذكرها من هو جاهل بعاقبة الأمور، أما من يعلم عواقب الأمور فإنه إذا قال هذه

العلة، فإنه يعلم ما سيكون عليه الأمر في المستقبل، ولذلك يقول أهل العلم: إن العلة الغائية متقدمة في العلم والإرادة، متأخرة في الوجود والخلق، فالله عز وجل يعلم ويريد هذه العلة الغائية ليُطاع ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾، ووقوع ذلك أو عدم وقوعه أمر متأخر بعد ذلك.

هؤلاء المتكلمون لما قالوا هذا الأمر فسروا العبادة بأنها الخضوع لأمر الله القدري، ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ يعني: يخضعون لأمر الله القدري، ولا شك أن هذا القولَ قولٌ باطل غير صحيح؛

أولا: لأن هذا الخضوع لأمر الله القدري حاصل من جميع الخلق، فما فائدة التنصيص على الجن والإنس.

وثانيا: يلزمهم على قولهم أن يكون كفر الكافر عبادة، ولا شك أن هذا القول في غاية البطلان، لأن الله قال: ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾، فإذا كان الخضوع لأمر الله، والعبادة هي أن تجري على الخلق مقادير الله عز وجل، فقد جرى على الخلق الكافرين كفرهم، فهل يُقال: إن كفرهم عبادة لله عز وجل؟ لا شك أن هذا في غاية البطلان، بل لم يرد في كتاب الله لا في آية واحدة أن العبادة تفسَّر بالخضوع لأمر الله ومقاديره، فهذا القول قول باطل ولا يصح.

وذهب بعض أهل العلم –وهذا محكي عن بعض السلف– أن ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ آية خاصة بمن وقعت منه العبادة، يعني خاصة بالمؤمنين الذين وحدوا الله وأطاعوه، فمعنى قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾: إلا ليعبدني العابدون، وهذا القول ليس بمتَّجه، والقول الأول هو الأقوى، وهو الذي عليه أكثر أهل العلم، وقد ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذه الأقوال وبين ضعفها في "درء التعارض" وفي غيره.

إذا يتحصل لنا أن معنى قول الله جل وعلا: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ أي أن الغاية والحكمة من خلق الخلق عبادة الله سبحانه وتعالى، وهذا المعنى قد ذكر أهل التفسير فيه أقوالا –أعني جمهور أهل العلم الذين فسروه بهذا التفسير– قريبة منه بالمعنى، من ذلك أنهم قالوا: إلا لآمرهم وأنهاهم، ومنهم من قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ أي يوحدونِ، وهذا الذي ذكره أكثر علماء التوحيد من أئمة الدعوة وبعض المتقدمين كالبخاري رحمه الله ففي صحيحه في كتاب التفسير في تفسير سورة الذاريات، بيّن أن معنى يعبدونِ: يوحدونِ، وهكذا نُقل هذا القول عن الكلبي وذكره غير واحد من أهل العلم، ومهما يكن من شيء فإن العبادة هي التوحيد، ومن عبد غير الله عز وجل فإنه ما أتى بالعبادة التي أمر الله سبحانه وتعالى بها، وبالتالي فلا تكون العبادةُ عبادةً إلا إذا أُريد بها وجه الله عز وجل، إلا إذا كانت خالصة لله سبحانه وتعالى.

وهذه الآية على هذا المعنى تكون نظير آيات أخرى، كقوله سبحانه: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، وأمثال ذلك من النصوص، أي أن الحكمة من الخلق: عبادة الله سبحانه وتعالى.

إذا، فسر المؤلف رحمه الله التوحيد بأنه عبادة الله ولا تكون العبادة عبادة إلا إذا كانت خالصة لله سبحانه وتعالى.

ثم أورد المؤلف رحمه الله بعد ذلك آية أخرى وهي قوله جل وعلا:

**﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾**

وإيراد هذه الآية ثانيا أيضا من دقة المؤلف رحمه الله؛ فإنه قد ذكر في الآية الأولى الحكمة من خلق الخلق، وفي الآية الثانية بيّن الحكمة من إرسال الرسل، والحكمة هي هذا وذاك: توحيد الله سبحانه وتعالى.

الله عز وجل إنما بعث الرسل لأجل غايتين، وكلاهما راجعتان إلى بيان التوحيد:

الأولى تعريف العباد بربهم سبحانه وتعالى، وما يستحقه جل وعلا من العبودية، وما يثبت له من نعوت الجلال والجمال.

والغاية الثانية: إقامة الحجة عليهم، وقطع العذر عنهم، ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾.

وهذه الآية آية عظيمة تبين حقيقة التوحيد، بل تبين الآية التي قبلها، والآيات التي بعدها؛ فإن المؤلف رحمه الله لما قال: كتاب التوحيد، ثم أورد الآية ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾، أورد الآية الثانية ليبين حقيقة التوحيد وحقيقة العبادة، وحقيقة ذلك مركبة من نفي وإثبات: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾، وهذا هو حقيقة التوحيد، وحقيقة لا إله إلا الله ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾، فهذه الآية هي بمعنى الآية السابقة ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾، وهذا هو التوحيد، اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت=لا إله إلا الله=اعبوا الله ولا تشركوا به شيئا، فالتوحيد ليس توحيدا إلا باجتماع الأمرين: نفي العبودية والإلهية عن سائر المعبودات، وإثباتها لله عز وجل وحده لا شريك له، والنصوص في هذا في كتاب الله عز وجل وفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم كثيرة جدا، هذا هو حقيقة الوحيد.

فإن النفي المحض –كما يقول أهل العلم- تعطيل محض، والإثبات المحض لا يمنع الشركة، فلا يكون توحيدا إلا باجتماع الأمرين، بالنفي والإثبات، وهذا ما دلّت عليه هذه الآية، ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾.

قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا﴾، البعث في كتاب الله جاء على نوعين: بعث كونيّ قدري، وبعث دينيّ شرعي،

البعث الكَوني: يتعلق بمُرادٍ لله عز وجل كونا، ويبعث الله هذا البعث ممن شاء من خلقه، ولا يلزم أ، يكون صالحا أو نبيا أو موحدا، كما قال جل وعلا: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾، ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ﴾.

وأما البعث الشرعي: فهو الذي يتعلق بتبليغ دين الله عز وجل شرعه وأمره، كما في هذه الآية ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾.

﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ﴾، الأمة هي الطائفة أو الجيل أو القرن من الناس، والله عز وجل قد أقام الحجة على الخلق في الجملة، بمعنى أ، سائر الأمم قد أرسل الله عز وجل النُّذر ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾.

قال جل وعلا بعد ذلك: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾، أنْ هنا، الأقرب فيها أنها تفسيرية، وهي التي سُبقت بمعنى القول لا لفظه ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾، يعني الشيء الذي بُعثوا به، والشيء الذي أمروا أن يقولوه للأمم: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾، والعبادة سبق معنا تفسيرها.

ثم قال: ﴿وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾، اجتنبوا يعني كونوا في جانب والطواغيت في جانب، وهي –كما يقول أهل العلم- أبلغ مما لو قال: اتركوا، فإن معنى الاجتناب يتضمن معنى الترك وزيادة، ففيه مباعدة، وفيه ترك للوسائل التي تؤدي إلى عبادة الطاغوت.

الطاغوت مشتق من الطغيان، والطغيان مجاوزة الحدّ ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ﴾، والطاغوت فسره كثير من السلف من الصحابة فمن بعدهم بأفراد منه، فمنهم من فسره بالشيطان، ومنهم من فسره بالكاهن، ومنهم من فسره بالساحر، إلى غير ذلك مما قيل في هذا الموضوع، وأجمع ما قيل في تفسير معنى الطاغوت ما ذكره ابن القيم رحمه الله في أوائل كتابه إعلام الموقعين أنه: ما تجاوز به العبد حدَّه من معبود أو متبوع أو مطاع، من معبود: كل ما عُبد من دون الله عز وجل، فإن عبادتَه من عبادة الطاغوت، وتنبه هنا إلى أن إطلاق الطاغوت من جهة المتعبِّد لغير الله عز وجل، يطلق على كل عبادة لغير الله، فكل من عبد غير الله فإنه يقال في حقه عَبَدَ الطاغوت، وعبادته عبادة طاغوتية، واتخذ طاغوتا مع الله عز وجل.

وأما من جهة المعبود، فإنه لا يُطلق في حقه أنه طاغوت إلا إذا كان راضيا بذلك، فإذا لم يكن راضيا بذلك فإنه لا يُطلق في حق طاغوت، فالملائكة عُبدت من دون الله، وعيسى عُبد من دون الله، ومحمد صلى الله عليه وسلم عُبد من دون الله، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وكثير من الصالحين عبدوا من دون الله عز وجل، هؤلاء لا يُطلق في حقهم أنهم طواغيت، لكن يُقال في من عبدهم: إن هذا قد عبد الطاغوت، لكن لا يُقال في حق المعبود إذا كان من عباد الله الصالحين أو من الأنبياء أو من الملائكة: إنه طاغوت، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ (40) قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾، الملائكة لم ينفوا عبادة هؤلاء لهم، إنما تبرؤوا أولا من هذه العبادة، وبينوا أنهم لم يرضوا بذلك ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ﴾، ثم بيّنوا أن حقيقة الحال أن هؤلاء إنما عبدوا الشياطين الذين وسوسوا لهم وأغووْهم بعبادة الملائكة، فتكون عبادتهم لهؤلاء الجن بطاعتهم لهؤلاء الشياطين الذين وسوسوا لهم وحسّنوا لهم عبادة الملائكة.

إذا حينما يُعبد الملائكة والأنبياء والصالحون، فالحقيقة أن العبادة كانت للشياطين الذين زيّنوا ذلك في نفوس هؤلاء العابدين، وإلاّ فهؤلاء من ذلك، فهم ما دعَوا الناس إلى عبادة أنفسهم، وما ترشّحوا لذلك، ولذلك عبّر بعض أهل العلم في تفسير الطاغوت بعبارة دقيقة، بعضهم أطلق وبعضهم قيّد، مالك رحمه الله جاء عنه في تفسير الطاغوت أنه قال: كُلّ ما عبد من دون الله، ولذلك قيّد أهل العلم ذلك، قالوا: ينبغي أن يُقيّد ذلك بقولنا: وهو راض، ومن علماء التوحيد من دقّق فقال: من عُبد وهو راض أو تَرَشّح للعبادة، يعني قدّم نفسَه للناس على أنه يستحق العبادة، ولو لم يُعبد، يكفي هذا أن يُقال في حقه: إنه طاغوت.

المقصود، أن خلاصة هذه الآية، أن حقيقة التوحيد الذي بُعثت به الرسل وأُنزلت به الكتب هو عبادة الله عز وجل وحده لا شريك له، والكفر بكل ما يُعبد من دون الله عز وجل، ولذلك ذكر المؤلف رحمه الله في المسائل على هذا الباب، قال: المسألة الكبيرة – سمّاها مسألةً كبيرة– وهي أن العبادة لا تحصل إلا بالكفر بالطاغوت، وبناء على ذلك تكون في معنى قوله جل وعلا: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾، هذا في ما يتعلق بالآية الثانية.

ثم عقّب رحمه الله بالآية الثالثة، وهي آية الإسراء، قال سبحانه:

**﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾**

هذه الآية تشتمل على تفسير التوحيد كالآية السابقة ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾، حيث اشتملت على الإثبات والنفي ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾، فتكون في معنى قوله: ﴿ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾، وفي معنى الآية التي بعدها: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾.

وهذه الآية افتتح الله عز وجل بقوله: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ الآيات العظيمات المُحكمات، التي جعلها الله سبحانه وتعالى من الحكمة ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾، هذه الآيات افتتحها الله عز وجل بالتوحيد، وأنه قضى ألاّ يعبد إلا إياه، وذكر بعدها سبع عشرة مسألة أو وصية، فيكون مجموع ما ذُكر في هذه الآيات العظيمات ثمان عشرة مسألة، وهذه من أعظم ما يكون من الوصايا في كتاب الله عز وجل، ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، عقّب بعد ذلك بالوصية بالوالدين، أي: وقضا أن تحسنوا إلى الوالدين إحسانا، وفرّع على ذلك خمس أوامر تتعلّق بالوالدين: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾، ثم ذكر بعد ذلك ما يتعلّق بحق الأقارب: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾، ثم ما يتعلق بالمسكين: ﴿وَالْمِسْكِينَ﴾، ثم ابن السبيل، وهكذا إلى أن ختم هذه

الوصايا بالتوحيد أيضا فقال: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا﴾، إذا ابتدأت هذه الوصايا الكثيرة بالتوحيد، واختتمت أيضا بالتوحيد، وهذا يدلك على أن التوحيد مُبتدأ الأمر ومنتهاه، وأوّله وآخره وظاهره وباطنه.

هذه الآية، قال الله عز وجل فيها: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ﴾، القضاء جاء في كتاب الله على نوعين أيضا، كالقول في السابق:

القضاء قد يكون قضاء كونيا قدريا ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾.

النوع الثاني: القضاء الشرعي، كقوله سبحانه: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾.

و ﴿قَضَى﴾ هنا بمعنى وصّى؛ كما قرأ هذه الآية بذلك أُبيّ وابن مسعود رضى الله عنهما، قرأوا ﴿وَقَضَى﴾: ﴿وَوَصَّى﴾- وجاء عن غيرهما من الصحابة أن معنى قضى يعني أمر، إذا يكون معنى الآية ﴿وَقَضَى رَبُّكَ﴾: ووصّى وأوجب وأمر ربك ألاّ يُعبد إلا إياه جل وعلا، فهو المعبود سبحانه وتعالى.

ثم ذكر بعد ذلك الآية الرابعة، وهي آية النساء، وهي:

﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾

وهذه الآية حصل في ترتيبها اختلاف في نسخ كتاب التوحيد، ففي بعض النسخ هي الآية الرابعة، وفي بعضها هي الآية الخامسة، والنسخة التي مشى عليها صاحب التيسير هي تأخير آية النساء، والتي مشى عليها صاحب الفتح هي تقديم آية النساء، لأنها بذلك أنسب؛ من جهة أن آية الأنعام تكون قريبة من قول ابن مسعود الذي هو متعلق بها، فمن المناسب أن يكون بعدها، وإن كان صنيع المؤلف في ظاهره يدل على أنها هي المؤخَّرة؛ لأنه في ذكر المسائل قدّم ما يتعلق بآية الأنعام على ما يتعلق بآية النساء، والأمر على كل حال في ذلك سهل.

هذه الآية، آية النساء، الكلام فيها كالكلام في السابق، فإن فيها الأمرَ بعبادة الله عز وجل وحده لا شريك له، والعبادة قد مرّ تعريفها، وفيها أيضا بيان حقيقة التوحيد، وهو الذي يشتمل على الأمرين: على النفي والإثبات ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾، فمن لم يجمع الأمرين لم يحقق التوحيد، من عبد الله لكنه ما ترك الشرك، فعبد غيره أو اعتقد جواز عبادة غيره، فإنه لم يكن موحّدا، ومن لم يشرك لكنه لم يعبد لم يكن أيضا موحّدا، فلا يكون موحدا إلا إذا جمع بين العبادة وترك الشرك.

وهذه الآية تُسمى آيةَ الحقوق العشرة ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾، وقوله جل وعلا: شيئا يدل على نفي الشرك جميعه، صغيره وكبيره، ظاهره وخفيه، فالسرك كلّه منهي عنه ومحرم ولا يجوز، لأنه قال: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾.

والمؤلف رحمه الله لما أورد هذه الآيات، لا شك أنها قد اشتملت على أمور أخرى غير التوحيد، وهذا قد اعتنى به المؤلف رحمه الله، ولذلك استنبط مسائل من هذه النصوص في مسائل الباب عديدة، ربما تكون قريبا من نصف المسائل التي استنبطها لا تتعلق بمسائل التوحيد، وإنما تتعلق بغير ذلك، لكن رغبة في الاختصار سيُقصر الكلام على ما يتعلق بالتوحيد فحسب.

ثم ذكر المؤلف رحمه الله بعد ذلك الآية الخامسة، وهي آية الأنعام:

﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، وهذه الآية تسمى: آيةَ الوصايا العشرة، لأن الله عز وجل وصّى فيها بعشرة وصايا، وأوّل ذلك وأهمُّه: أنْ نهى عن الشرك، والنهي عن الشرك –كما يقول أهل العلم- يستدعي التوحيد بالاقتضاء،

المقصود أن لا يشرك شيئا مع توحيده لله سبحانه وتعالى، وإلا فإنه لو ترك الشرك وترك العبادة لم يكن محققا ما أمر الله سبحانه وتعالى به.

وهذه الآيات فيها بيان أهمية التوحيد، حيث بدأ الله عز وجل هذه الوصايا بها، وقد يقال أيضا: إنه قد ختم ذلك أيضا بالتوحيد، لأنه ختم ذلك بقوله: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾، وسبيل الله عز وجل الذي جاء به نبيه صلى الله عليه وسلم إنما هو التوحيد، فالله عز وجل أمر بأن يُتَّبع هذا السبيل، وبناء على هذا، تكون هذه الآية أيضا قد افتُتحت بالتوحيد، وخُتمت بذلك أيضا.

ولا شك أن من حقّق هذه الوصايا كانت له جائزةٌ عظيمة، فيكون قد اكتسب العقل والتذكر والتقوى، ولذلك الله عز وجل في هذه الآيات قال: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، وذكر أهل العلم لطيفة في ذلك: وهي أن من عقل ذلك أدّاه إلى التذكّر، وإذا تذكّر فإنه يخاف ويتقي.

**قال ابن مسعود رضي الله عنه: "من أراد أن ينظر إلى وصية محمد صلى الله عليه وسلم التي عليها خاتَمُهُ فليقرأ قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً﴾ الآية.**

ثم ذكر المؤلف بعد ذلك أثرا غم ابن مسعود رضي الله عنه يبين أهميةَ العناية بهذه الآيات وعظيمَ شأنها، فذكر عن ابن مسعود رضي الله عنه أن "من أراد" وفي رواية الترمذي: "من سرّه أن ينظر إلى وصية محمد صلى الله عليه وسلم التي عليها خاتَمُهُ فليقرأ" الآيات —وذكرها— من سورة الأنعام، ثلاث آيات، التي معنا الآن.

وهذا الأثر أخرجه الترمذي وغيره وقال فيه: حسن غريب، وحسّنه بعض أهل العلم أيضا.

المقصود أن هذا الأثر يبين عظيم شأن هذه الآيات، ومراد ابن مسعود رضي الله عنه بقوله: "من أراد" أو "من سرّه أن ينظر إلى وصية محمد صلى الله عليه وسلم التي عليها خاتَمُهُ" —وإن شئت قلت: "خاتِمُهُ"، تُقرأ بالفتح والكسر— المراد: أن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان موصيا لأوصى بهذه الوصية، لأنه اشتمل على وصايا عظيمة هي من الوصايا المحكمة التي أُمر بها وكانت من آخر ما نزل ولم تُنسخ، فعليه اخاتمُه، وهذا يدلك على أنها وصايا شافية كافية لمن أخذ بها ولمن تدبَّرها.

**وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم على حمار فقال لي: "يا معاذُ، أتدري ما حق الله على العباد؟ وما حق العباد على الله؟" قلت: الله ورسوله أعلم. قال: "حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئا". قلت: يا رسول الله، أفلا أبشر الناس؟ قال: "لا تبشِّرهم فيتكلوا" أخرجاه في الصحيحين.**

ثم ذكر المؤلف في ختام كلا مه على هذا الباب حديثَ الصحيحين، حديثَ معاذٍ رضي الله عنه، وهو أنه كان رديفا: رديف فعيل بمعنى فاعِل، يعني رادف، يعني راكبا خلف النبي صلى الله عليه وسلم على حمار، جاء في الصحيح أن اسمه: عُفَيْرٌ، وذكر أهل العلم روايات تدل على أنه مُهدى من المُقَوْقَس —عظيم مصر—.

الشاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل مُعاذا، والسؤال في هذا المقام يقتضي لفت الانتباه وتشحيذ الذهن لفهم ما بعده.

هذا الحديث اشتمل على أمرين: بيان حقِّ الله على العباد، وهذا هو الشاهد في هذا الحديث والمقصود من إيراده في هذا الباب: بيان أن التوحيد حق الله عز وجل على العباد، فقال: "أتدري ما حق الله على العباد؟ وما حق العباد على الله؟"، ثم بيّن ذلك عليه الصلاة والسلام بأن "حق الله على العباد أن عبدوه ولا يُشركوا به شيئا"، ولا يزال المقام فيه تكرار على هذه المسألة

العظيمة: وهي بيان حقيقة التوحيد، وأنه مشتمل على النفي والإثبات، وهذا سيأتي له تفصيل أكثر إن شاء الله في ما سيأتي، في تفسير لا إله إلا الله.

وبيّن في هذا الحديث نبيُّنا صلى الله عليه وسلم أن هذا الأمر –وهو عبادة الله وحده لا شريك له– هو الحق الأعظم لله سبحانه وتعالى الذي استحقه على عباده، هو الذي خلقهم، وهو الذي رزقهم، وهو الذي يُحييهم، وهو الذي يميتهم، وهو الذي يُدبِّر أمورهم، لذلك كان مستحقا سبحانه وتعالى أن يُعبد، واستحقاق الله عز وجل العبادةَ كان من جهتين:

من جهة أنه هو المنعم المتفضل سبحانه وتعالى بكل شيء لهذا العبد.

وثانيا: أن صفاتِه سبحانه وتعالى تقتضي ذلك، كل من عرف الله بأسمائه وصفاته فإنه سيخضع له وسيُحبُّه وسيرجوه وسيخافه، فصفاته تقتضي ذلك سبحانه وتعالى.

ثم ذكر صلى الله عليه وسلم حق العباد على الله عز وجل، وهذه مسألة مهمة ينبغي أن يتنبّه طالب العلم إلى مذهب أهل السنة والجماعة فيها، فإنه وسط بين انحرافين، أو هدى بين ضلالتين:

حق العباد على الله –إذا أدَّوا حقَّه سبحانه وتعالى– ألا يعذّب من لا يشرك به شيئا، وهذا يتضمَّن عبادتَه أيضا، بمعنى أنه لا يعذّب من عبد الله ولم يشرك به شيئا، وهذا بيّن حتى لو لم يُذكر في الحديث، لأنه قال: حق العباد على الله، والعباد لا يكونون عبادا إلا إذا أدَّوا العبادة لله عز وجل، السياق يدل على هذا، وأنهم عبدوا الله ولم يشركوا به شيئا، فاستحقوا على الله عز وجل ألاّ يعذّب هؤلاء الذين عبدوه ولم يشركوا به شيئا.

وقول السلف وأهل السنة: إن هذا حق على الله عز وجل بإحقاقه على نفسه، لا باستحقاق العباد على الله شيئا، فالعباد أقل وأحقر من أن يكون لهم حق على الله عز وجل يستحقونه عليه، والله عز وجل أعز وأجل من أن يُحِقّ العباد على الله وأن يوجبوا عليه شيئا، إنما هو حق كتبه وأوجبه سبحانه وتعالى على نفسه، يقول ابن القيم رحمه الله في النونية:

مَا لِلعبادِ عليه حقٌّ واجبٌ      هو أوجَبَ الأجرَ العظيمَ الشّانِ

ما للعباد عليه حق واجب هم يوجبونه على الله سبحانه وتعالى، هذا ممتنع أشد الامتناع، والله أعز وأجل وأرفع من ذلك، وأما هذا الحق، فهو الذي أوجبه على نفسه سبحانه وتعالى:

.......................      هو أوجَبَ الأجرَ العظيمَ الشّانِ

وأهل السنة يستدلون على ذلك بثلاثة أصول أو أدلة:

الأصل الأول: النصوص التي جاء فيها أن الله عز وجل كتب على نفسه وأحق على نفسه إثابة المطيعين ومغفرة ذنوبهم، ومن ذلك هذا الحديث الذي بين أيدينا، ومن ذلك أيضا قولُه سبحانه: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، إذا الله عز وجل هو الذي كتب على نفسه وهو الذي أحق على نفسه وأما العباد فإنهم لا يستحقون على الله شيئا لذاتهم.

وهذا مما خالف فيه أهل السنة والجماعة المعتزلة القدرية، فإنهم ذهبوا إلى أن إثابة المطيعين والجنةَ والنعيمَ فيها يستحقه العباد على جهة المقابلة لا على جهة التفضّل، أهل السنة يقولون: هو حق تفضّل الله بإحقاقه على نفسه، أما هم فيقولون: إن هذا حق على سبيل المقابلة وعلى سبيل المعاوضة، ولذلك إذا رأيت عند الزمخشري في تفسيره في قوله تعالى: ﴿أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، يقول: أي على سبيل المقابلة لا التفضّل كما تقول المبطلة –يريد أهل السنة–، فهذا ليس على سبيل التفضّل عند هؤلاء، وإنما على

سبيل المعاوضة، يعني عمل عملوه واستحقوا عليه الأجرة، كما لو استأجرت أجيرا وعمل لك ما اتفقت أنت وإياه عليه، فإنك ستعطيه الأجرة على سبيل المعاوضة، وليس أنك تتفضّل عليه بهذه الأجرة، هكذا قعّد هؤلاء هذه المسألة، ولا شك أنه انحراف عظيم مخالف لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولما أجمع عليه السلف الصالح، العباد عبيد لله عز وجل، والله عز وجل هو الذي خلقهم وهو الذي أمدّهم وهو الذي أعانهم على أداء هذه العبادات

والله لولا الله ما اهتدينا ..........................

﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾، إذا الأمر كله فضل من الله سبحانه وتعالى، فالله قد تفضل ابتداء بأن أعان وسدّد ووفّق وهدى للقيام بالتوحيد وأداء العبادات، ثم تفضّل ثانيا سبحانه وتعالى بأن تقبّل وأثاب، هذا هو الدليل الأول.

الدليل الثاني: أن الله عز وجل وعد بإثابة المطيعين، وبمغفرة ذنوب المذنبين، وهذا وعد صدق لا يخلفه الله عز وجل، وموجب صفاته سبحانه وتعالى هو هذا، فإن صفات الله عز وجل، وما يستحقه جل وعلا من نعوت الجمال والجلال تأبى أن يُخلف الله وعده، قد جاء في النصوص وعد كثير للمؤمنين بالإثابة والجنة والمغفرة والإجارة من النار وغير ذلك، وهذا وعد من الله عز وجل ولا يُخلفه سبحانه وتعالى ﴿وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾،الله عز وجل لا يخلف وعده ولا يخلف الميعاد سبحانه وتعالى.

الأصل الثالث: النصوص التي فيها نفي الظلم عن الله سبحانه وتعالى، كما قال جل وعلا: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾، ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾.

والظلم –كما تعلمون- إنما هو وضع الشيء في غير موضعه، ولا يُستشكل أن الله عز وجل هو المتفضل بالإثابة فكيف يكون ترك الإثابة ظلما؟ لأن الله عز وجل لما أحق على نفسه ذلك الحق، ووعد بإيفاء المؤمنين أجورهم كان خلاف ذلك وضعا للشيء في غير موضعه، وهذا حقيقة الظلم، إذا كان عدم إثابة المطيعين ظلما يُنزَّه الله عز وجل عنه.

والأصل الأول والأصل الثالث حصل فيه نزاع بين أهل السنة والجماعة والأشاعرة؛

أما الأصل الأول، وهو المتعلق بأن الله كتب على نفسه وأحق على نفسه: فقد حصل فيه عند الأشاعرة اضطراب كبير، فمنهم من أثبت ومنهم من نفى.

وأما الأصل الثالث: فقد أخطأوا فيه، إذ الظلم عندهم الذي يمتنع على الله عز وجل هو الممتنع لذاته، فالله عز وجل إذا نفى عن نفسه الظلم فإن المقصود بذلك –في زعمهم- هو الممتنع لذاته، وهذا ليس بصحيح، والله عز وجل إنما تمدّح وإنما أثنى على نفسه بأنه لا يظلم، مع كون هذا الظلم مقدورا له جل وعلا، فالله عز وجل قادر على أن يظلم لكنه لا يظلم لاقتضاء صفاته سبحانه وتعالى ذلك، ولأنه سبحانه وتعالى له الكلام المطلق من كل وجه، فإنه لا يظلم.

وعلى كل حال، هذه المسألة لها أصول عند هؤلاء الأشاعرة، ولها تفريعات، ومبنية على أصول تتعلق بنفيهم التعليل وبنفيهم تأثير الأسباب، إلى غير ذلك، المقام لا يقتضيه، وإنما هو توضيح لهذه المسألة، واستطراد اقتضاه ما جاء في هذا الحديث وهو: حق العباد على الله.

المقصود أننا نفهم أن حق العباد على الله عز وجل هو حق تفضّل لا حق مقابلة ومعاوضة بين الله عز وجل وخلقه.

هذا الحديث جاء في آخره أن معاذا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يبشّر الناس به، وفي هذا دليل –كما ذكر المؤلف في المسائل- على استحباب تبشير المؤمنين وأن الصحابة على حرص بذلك، ولا شك أن هذا مما يُطلب، أن يُبشّر الإنسانُ إخوانَه

المسلمين بما يسرّهم، النبي صلى الله عليه وسلم نهاه عن ذلك فقال: "لا تبشرهم فيتكلوا"، يعني قد يُحمل هذا الحديث على غير وجهه، ولذلك نهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن تبشيرهم، وهذا استنبط منه المؤلف رحمه الله جواز كِتمان العلم للمصلحة.

وأما ما يتعلق به النص على هذه القضية وهي مسألة عدم التعذيب لمن جاء بالتوحيد أو دخوله الجنة، هذا سيأتي فيه بحث قريب إن شاء الله إذا وصلنا إلى ما بعده، لأن فيه تحريرا طويلا يتعلق بالجمع بين نصوص الوعد والوعيد.

أنبه هنا إلى أنه قد ذكر كثير من الشُّرّاح أن مُعاذا أخبر بذلك قبل موته تأثّما، وهذا اللفظ ثبت في الصحيحين لكن بسياق ولفظ آخر، فقد جاء في الصحيحين قصة مشابهة لذلك وهي كون معاذٍ رديفا للنبي صلى الله عليه وسلم على حمار، لكن الحديث كان متعلقا بفضل الشهادة، فقد جاء فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من قال لا إله إلا الله صدقا من قلبه دخل الجنة، هنا سأل معاذٌ أيضا النبيَّ صلى الله عليه وسلم أن يبشر الناس بذلك فنهاه عليه الصلاة والسلام، ثم أخبر معاذٌ بذلك قبل موته تأثما، وجاء في مسند أحمد من حديث جابر أنه بلغه ممّن حضر مُعاذا قبل موته أنه حدّثهم حديثا هو هذا الحديث، وبيّن أنه لولا يخشى من كتمان العلم ما حدّثهم.

وأما اللفظ الذي يتعلق بحق الله وحق العباد، فهذا لم يرد فيه قوله: فأخبر بذلك معاذ قبل موته تأثما، وهنا بحث: هل هما حديثان أو حديث واحد؟ استظهر الحافظ ابن حجر رحمه الله في شرحه لحديث معاذ في كتاب الجهاد أنهما حديثان، وهذا الأقرب؛ لأن سياق الحديثين مختلف، ولأنه لا مانع من تعدّد الموقف، لا مانع من أن يكون معاذ رضي الله عنه رديفا للنبي صلى الله عليه وسلم مرتين، وفي كل مرة أخبر النبيُّ صلى الله عليه وسلم بحديث، ووهّم الحافظ ابن حجر من جعلهما حديثا واحدان والله عز وجل أعلم.

الخلاصة المستفادة: أن المؤلف رحمه الله عقد هذا الباب الأول لبيان أهمية التوحيد ووجوبه وأنه الحق الأعظم على العباد، وكان فقه المؤلف رحمه الله في الإيراد لما ذكر من الآيات والحديث فقها عظيما؛ فإنه ذكر أوّلا موضوع الكتاب، ثم عقّب على ذلك بآية تبيّن حقيقة التوحيد وأنه الحكمة من خلق الجن والإنس، ثم بآية تبيّن حقيقة التوحيد أيضا وتبيّن الحكمة من إرسال الرسل، ثم كانت الآية الثالثة والرابعة والخامسة في بيان أن هذا التوحيد هو أهم المهمّات وأول الأوّليّات وأوجب الواجبات، ثم ختم ذلك بحديث يبن أن هذا التوحيد هو حق الله على العباد، وذيّل رحمه الله بعد ذلك بمسائل استنبطها، وهي مسائل نفيسة جرى ذكر أكثرها في الدرس، وهي أربع وعشرين مسألة، والحديث الأخير فقط استغرق قرابة النصف م نهذه المسائل، لكن ما يتعلق من ذلك بالتوحيد جاء تقريبا في ثلاث مسائل والباقي لا يتعلّق بالتوحيد.

لعلّنا نقتصر على هذا القدر، والله عز وجل أعلم، وصلى الله على محمد وأله وصحبه.